ردودُ ابن برّي النّحويّ على الجوهريّ في التّنبيه والإيضاح

الدكتور مجيد خيرالله الزامليّ جامعة واسط كلية التربيّة

يُعَدُّ معجم الصّحاح من أُمَّات المعاجم الأصول في العربيّة لقدمهِ وأهميّته ، فقد حفل به العلماء والدّارسون كثيراً ، وأثنوا على حسن صنيع مؤلّفه فيه ، وبهرهم يسر نظامهِ وسهولة متناوله ، فضلاً عمَّا في منهجه من جدّة وإبداع ، وقد حظِيَ بمنزلة كبيرة ، وكتب له من الشّهرة ما لم يكتب لغيره من المعجمات ، ففي معجم الأدباء لياقوت الحمويّ:(كتاب الصّحاح في اللغة ، وهذا الكتابُ هو الذي بأيدي النّاس اليوم ، وعليه اعتمادهم ، أحسنَ الجوهريّ تصنيفه ، وجوَّدَ تأليفه ، وقرَّبَ متناوله ، وأبرَ في ترتيبه على من تقدَّمَهُ ، يدلّ وضعه على قريحة سالمة ونفس عالمه ، فهو أحسنُ من الجمهرة ، وأوقع من تهذيب اللغة ، وأقرب متناولاً من مجمل اللغة)[1] .

وقد أثار " الصّحاح " حركة لغويّة واسعة ، وأقيمت حوله ضروب من الدّراسات والبحوث الكثيرة ، فانبرى العلماء يتدارسونه ، ويكملونَ مادَّته ، ويعلّقونَ عليه ، وينقدونه ، ويشرحونَ مسائله ، ويقوّمونه ، ويدافعون عنه ، ويختصرونه ، ويستدركون عليه ، فكان من أثر هذا أن ألَّفوا فيه كثيراً من الكتب والحواشي والتّعليقات والمختصرات ، فأحدث بذلك آثاراً لا تُمحى في التأليف المعجميّ ، والتّصنيف اللغويّ [2] .

ودرس الصّحاحَ جمعٌ كبيرٌ من العلماء والدّارسين ، وصنّف فيه أفذاذ من كبار اللغويين ، ومن هؤلاء صاحبنا " ابن برّي ت582 هـ" ، ولعلّه أشهر العلماء الذين كتبوا في الحواشي والتّعليقات على " الصّحاح" ، بسبب من قيمة هذه الحواشي وأهميّتها ، فعدّت أجود ما كتب على الصّحاح من حواشٍ[3] ، فضلاً عن كونها أجود تآليف ابن بري .

---

[1] معجم الأدباء657/2.

[2] ينظر: الصحاح ومدارس المعجمات العربية 189.

[3] ينظر: نفسه197.

وتناولنا في هذا البحث ردود ابن بري النّحويّة في حواشيه المسمّاة " التنبيه والإيضاح عمّا وقع في الصحاح" ، وشرحنا هذه المسائل التي عرضها ابن بري في هذه الحواشي .

وقد عرضَ ابن برّي لطائفة من المسائل والأحكام النَّحويّة التي وردت في الصّحاح ، فكانَ يشرحها ، ويستقصي الآراءَ فيها ، ويوضح ما أشكلَ منها ، ويُعلّقُ عليها ، ومع اعترافه بأنَّ الجوهريَّ أنحى اللغويينَ[4] ، نجدُهُ لم يوافقهُ في طائفة من المسائل النّحويّة التي ذكرها الجوهريّ في الصّحاح ، فكان ينقدها ، ويصوّبها ، مبيّناً وهم الجوهريّ وغلطه فيها . فقد ذكرَ الجوهريّ في " سَوأ " قولهم " سُؤْتُ بهِ ظنّاً " ، و"أسَأْتُ به الظّنّ "[5] ، فعقَّب ابن بري على ذلك ، ووضحهُ بقوله :(إنّما نكَّرَ "ظنّاً" في قوله " سُؤْتُ به ظنّاً " ، لأنّ " ظنّاً " ينتصب على التّمييز ، وأمّا " أسَأتُ به الظنَّ " فإنّ " الظّنَّ " مفعول به ، ولهذا أتى به معرفة ، لأنّ " أسَأْتُ " متعدّ)[6] . ثمَّ زاد على هذا بأنّهُ يقالُ :(أسَأتُ بهِ ، وإليهِ ، وعليهِ ، ولهُ)[7] .

ونقصرُ الحديث في هذه الصّفحات على المسائل النّحويّة التي نقد فيها ابنُ بري الجوهريَّ ، وتعقَّبَهُ ، مخالفاً مذهبَهُ النَّحويّ ، فمن ذلك :

1-علّة بناء " نحنُ" على الضّم :

اختلفَ العلماءُ في علّة بناء " نحنُ " على الضّم ، فذهبَ الفرّاء وثعلب إلى أنّ علّة بنائِهِ على الضمّ قوّة هذا الضّمير ، وكونه لا ينفصلُ من الدّلالة على ما زاد على الواحد من مثنّى أو مجموع ، فلمّا تضمّن " نحنُ " معنى التّثنية والجمع قُوّيَ بأقوى الحركات ، ففي التّذييل والتكميل :(وقولُهُ " ولفاعلِ نفعَلُ نَحْنُ " ، قالَ الفرّاءُ وثعلب : لمّا تضمّنَ معنى التّثنية والجمع قَوِيَ ، فأُعطِيَ أقوى الحركات كما ضمّوا " حيثُ " ، حيث قالوا : الخصبُ حيثُ المطرُ ، فتضمّنت محلّين ، وكذا قبلُ وبعدُ عند الفراء ، لمّا تضمّنا معناهما في أنفسهما ومعنى المحذوف بعدهما حُمّلتا أثقل الحركات)[8] .

([4]) ينظر: المزهر 98/1.

([5]) ينظر: الصحاح (سوأ).

([6]) التنبيه والإيضاح21/1.

([7]) نفسه21/1.

([8]) التّذييل والتكميل2/197-198.

وذهب قطرب إلى أنّ الأصل في هذا الضمير" نَحُنْ " بضم الحاء ، وسكون النّون ، ثمّ نُقِلَتْ الضمّة إلى النّون ، وأُسكنت الحاء[9] . ورُدَّ ذلك بأنْ يمكن أن يكون الذي دعاهم لمثل هذا القول أنّهم رأوا أنّهُ قد يوقف على " نَحْنُ " بنقل الضّمة إلى السّاكن قبله ، فيقولونَ : نَحُنْ ، كما يقولونَ : هذا بَكُرْ ، فادّعوا أنّ أصلها ذلك ، وهذا لا يستقيمُ ، لأنّ النّقل من عوارض الوقف ، فلا يجعل أصلاً يُبنى عليه حكم[10] .

ويرى المبرّد أنّها شُبّهت بـ " قبلُ وبعدُ " لأنّها متعلّقة بشيء ، وهو الإخبارُ اثنين فأكثر ، ففي شرح المفصّل :(ومنها قول أبي العبّاس المبرّد أنّها شُبّهت بـ" قبلُ وبعدُ" في الغايات ، وذلك من حيث صلحت لاثنين فصاعداً ، كما صلحت قبلُ وبعدُ للشَّيء والشَّيئينِ ، فما فوقها ، فصارت لذلك غاية كـ "قبلُ وبعدُ")[11].

وذهبَ الزّجاج إلى أنّ الضمير " نَحْنُ " للجماعة ، ومن علامة الجماعة الواو ، والضّمة من جنس الواو ، فقال :(نَحْنُ ، مبنيّة على الضّم ، لأنّ " نَحْنُ " يدلّ على الجماعة ، وجماعة المُضْمَرينَ يدلّ عليهم ـ إذا ثنّيْتَ الواحدَ من لفظه – الميم والواو ، نحو : فعَلُوا ، وأنتم ، فالواوُ من جنس الضّمة ، فلم يكن بُدٌّ من حركة " نَحْنُ " ، فحرّكت بالضّم ، لأنّ الضّم من الواو)[12] .

وتابعه في ذلك الجوهريّ ، فقال :(نحْنُ: جمع أنا من غير لفظِهِ ، وحُرِّكَ آخرُهُ بالضّم لالتقاء السّاكنين، لأنّ الضّمّة من جنس الواو التي هي علامةٌ للجمع ، ونَحْنُ كنايةٌ عنهم)[13] .

وتعقّبَهُ ابن برّي بالقول :(لا يصحّ قولُ الجوهريّ : إنّ الحركةَ في " نحْنُ " لالتقاء السّاكنينِ ، لأنّ اختلاف صيغ المضمرات يقومُ مقام الإعراب ، ولهذا بُنِيَت على حركة من أوّل الأمر ، نحو :

([9]) ينظر: إعراب القرآن للنحاس189/1 ، وشرح المفصل94/3.

([10]) ينظر: شرح المفصل94/3-95.

([11]) شرح المفصّل94/3.

([12]) معاني القرآن وإعرابه85/1.

([13]) الصحاح(نحن).

هوَ وهيَ)[14] ، وأردفَ :(وانّما بُنيَتْ " نَحْنُ " على الضّم ، لئلّا يُظَنّ بها أنّها حركةُ التقاء السّاكنين ، إذ الفتحُ والكسرُ يُحرّكُ بهما ما التقى فيه ساكنانِ ، نحو : رَدَّ ، ومدَّ ، وشَدَّ)[15] .

وممّا يؤخذ على مذهب الزجاج والجوهريّ أنّ الضمير " نحنُ " يدلّ على التثنية كما يدلّ على الجمع ، فلماذا لم يُبْنَ على الفتح الذي هو من جنس الألف ، لأنّ الألف علامة المثنّى ؟. لذا يمكن ترجيح رأي ثعلب والفرّاء ، لأنّ ما دلّ على التثنية والجمع بلفظ واحد ، هو أقوى ممّا دلَّ عليه بلفظينِ مختلفينِ .

أمّا ما ذهب إليه ابن برّي من أنّها بُنِيت على الضّم ، لئلا يُظَنّ أنّها حركة التقاء ساكنين ، فهو مبنيّ على ما ذهب إليه من أنّها بُنِيَتْ على حركة من أوّل الأمر ، لكونها بمنزلة ما الأصلُ فيه التّمكين ، فليس فيه التقاء ساكنين .

2- الممنوع من الصَّرف:

أ-زيادة الألف والنّون :

قالَ الجوهريُّ :(قالَ الأعشى :

أقُولُ لَمّا جاءَني فَخْرُهُ سُبْحَانَ من علقَمةَ الفاخِرِ

يقُولُ : العجَبُ منهُ إذا يفخَرُ ، وإنّما لم يُنوّن ، لأنّهُ معرفةٌ عندَهم ، وفيه شبه التأنيث)[16] . واعترض ابن برّي على ذلك بالقول :(إنّما امتنَعَ صرفُهُ للتّعريف وزيادة الألف والنّون ، وتعريفُهُ : كونُهُ اسماً علماً للبراءةِ ، كما أنّ نزالِ : اسم علم للنّزولِ ، وشتّانَ : اسم علم للتّفرّق)[17] .

أقولُ : اختلف علماء العربية في علّة منع " سُبْحانَ " من الصّرف ، فذهبَ البصريّون إلى أنّ " سُبْحانَ " علم ، وهو ممنوع من الصّرف في بيت الأعشى للتّعريف وزيادة الألف والنّون ، ففي

([14]) التنبيه والإيضاح5/337.

([15]) نفسه5/337.

([16]) الصحاح(سبح).

([17]) التنبيه والإيضاح1/245.

كتاب سيبويه :(وأمّا تركُ التّنوين في سُبْحانَ ، فإنّما تُرِكَ صرفُهُ ، لأنّهُ صارَ عندهم معرفة)[18] . وفي المقتضب :(فإنْ حذفْتَ المضافَ إليه من " سُبحان " لم ينصرف ، لأنّهُ معرفة)[19] ، وقال السيّرافيّ :(وإنّما مُنعَ الصَّرف ، لأنّهُ معرفة ، وفي آخره ألف ونون زائدتانِ ، مثل عُثمانَ ونحوه)[20] . ويبدو أنّ ابن برّي كان متابعاً لأسلافه البصريين .

وذهب الكوفيّونَ إلى أنّهُ لم يُنوّن ، لأنّهُ مضاف إلى محذوف مقدّر الثّبوت، ففي مجالس ثعلب :(قالَ الفرَّاءُ : طلبَ الكافَ ففتحَ ، وقالَ : أهلُ البصرةِ لم يُجْرِهِ ، وهذا باطلٌ)[21] ، وجاء في المرتجل :(ومنهم من يذهَبُ إلى أنّ هذا الاسم باقٍ على حالهِ في أصل استعمالهِ ، وأنّ حذف التّنوين منه ليس لمنع الصّرف ، وإنّما هو باقٍ على إرادة المضاف إليهِ المحذوف ضرورة ، كأنّهُ قالَ : سُبحانَ اللهِ)[22] .

ويبدو أنّ الرأي الأوّل الذي رجّحه ابن برّي أولى ، لأنّهُ أشبه بالصّناعة ، وإن كان الثّاني أقرب مأخذاً ، أمّا قولُ الجوهريّ : إنّهُ ممنوع من الصّرف للعلمية وشبه التّأنيث ، فردَّهُ البغدادي بالقول:(ولا يخفى ضعفُهُ ، ووجودُ الزّيادةِ تغني عن شبه التّأنيث)[23] .

ب- جهَنّم :

نسبَ ابن الأنباريّ إلى(يونس وأكثر النَّحويين : " جَهَنّم " اسم للنّار التي يُعَذّبُ اللهُ بها في الآخرة ، وهي أعجميّة ، لا تجري للتّعريف والعجمة)[24] ، وردّدَ بعض تابعي ابن الأنباريّ قوله هذا ناسبين مذهب عجمة " جهَنّم " إلى يونس والكثيرين[25] .

([18]) الكتاب324/1.

([19]) المقتضب217/3.

([20]) شرح كتاب سيبويه 214/2 ، تحقيق أحمد حسن مهدلي ، طبعة دار الكتب العلمية ، بيروت .

([21]) مجالس ثعلب216/1 ، وينظر : المسائل البصريات411/1 ، والمرتجل291.

([22]) المرتجل291 ، وينظر التذييل والتكميل172/7.

([23]) خزانة الأدب246/7.

([24]) الزاهر163/2.

وذهب بعض العلماء إلى أنّ (جهَنّم اسم عربيّ سُمّيت نار الآخرة به لبعد قعرها ، وإنّما لم تَجرِ لثقل التّعريف وثقل التّأنيث)[26] .

وأيّدَ فريق من العلماء عروبة " جهَنّم " ، فقال الرازيّ :(وهو مأخوذة من التَّجَهُّم والتّكَرُّه ، ويُقالُ : رجلٌ جَهم الوجهِ ، أي كريه الوجه)[27] ، وقال أبو حيّان الأندلسيّ :(جَهَنّم : علم للنّار ، وقيل : اسم الدّرك الأسفل فيها ، وهي عربيّةٌ مشتقّةٌ من قولهم : رَكِيّة جِهِنّام ، إذا كانت بعيدة القعر ، وقد سُمّي الرّجل بـ" جِهِنّام " أيضاً ، فهو علم ، وكلاهما من الجهم ، وهو الكراهة والغلظة ، فالنّون على هذا زائدة ، فوزنُهُ " فَعَنَّل " ، وقد نصُّوا على أنّ " جِهِنّاماً " ، وزنُهُ " فِعِنّال " ، وقد ذهب بعض أصحابنا إلى أنّ " فَعَنّلاً " بناء مفقود في كلامهم ... والصحيح إثبات هذا البناء ، وجاءت منه ألفاظ ، قالوا : ضَغَنَّط ، من الضّغاطة ، وهي الضّخامة ، وسَفَنَّج وهَجَنَّف للظليم ، والزَّوَنَّك القصير ، سُمّي بذلك لأنّهُ يزوكُ في مشيتهِ ، أي يتبختر ... وهذا كلّه يدلّ على زيادة النّون في جهَنّم ، وامتنعت الصّرفَ للعلميّة والتّأنيث)[28] .

واستدلَّ أحمد شاكر بقول اللغويين " الجِهِنّام : القَعْرُ البعيدُ ، وبئرٌ جهَنّم وجِهِنّام ، بكسر الجيم والهاء : بعيدة القعر، وبه سُمّيَتْ جَهَنّم ، لبعد قعرها ، وإنّما منعت من الصّرف للعلميّة والتّأنيث"[29] على عروبة " جهَنّم " ، فقال:(وكلّ ما نقلنا يرجّح الجزم بأنّ الكلمة عربيّة ، ولا يعكّر عليه مقاربة اللفظة العبرانيّة لها ، لأنّ العبرانيّة أخت العربيّة ، بل لعلّها فرع محرّف عن العربيّة ، والعربيّة أقدم منها بدهر طويل)[30] .

([25]) ينظر: التّهذيب154/5 ، والمعرب107 ، واللسان(جهنّم).

([26]) الزاهر163/2.

([27]) الزينة394/2.

([28]) البحر المحيط117/2.

([29]) ينظر: اللسان (جهنم).

([30]) المعرب 107 (الهامش).

والذي يفهم من أقوال العلماء أنّهم مجمعون على ترك صرف " جهَنّم " ، لكنّهم مختلفون في علّة منعها من الصَّرف ، فمنعها بعضُهم من الصَّرف للعجمة والعلمية والتّأنيث[31] ، ومنعها آخرون بسبب العلميّة والتّأنيث إذا كانت عربيّة[32] .

ورجَح الجوهريّ أن يكون هذا الاسم عربيّاً ، وتُرك صرفه للعلميّة والتّأنيث ، إذ قالَ :(جَهَنَّمُ : من أسماء النّار التي يعذِّب بها الله عزّ وجلّ عبادَه ، وهو ملحق بالخماسيّ بتشديد الحرف الثّالث منه ، ولا يُجرَى للمعرفة والتّأنيث ، ويُقالُ : هو فارسيّ معرّب)[33] .

وبيَّن ابن برّي أنّ " جهَنّم " ممنوعة من الصّرف للعجمة والعلميّة والتأنيث إذا قيل : إنّها أعجميّة ، وتكون ممنوعة من الصّرف للعلميّة والتّأنيث إذا قيل : إنّها عربيّة ، فقال :(مَنْ جعَلَ " جَهَنَّمَ " عربيّاً احتجّ بقولهم : بئرٌ جِهِنّامُ ، ويكون امتناع صرفها للتأنيث والتّعريف ، ومن جعَلَ " جهَنّم " اسماً أعجميّاً احتجَّ بقول الأعشى " ودعَوا له جُهُنّامَ " ، فلم يصرف ، فتكون " جهنّم " على هذا لا تنصرف للتعريف والعجمة والتّأنيث)[34] . ومنعُها من الصّرف للعلميّة والتّأنيث أهون من دعوى العجمة فيها ، لورودها مؤنّثة في التنزيل العزيز ، قال تعالى "هذهِ جَهَنَّمُ الّتي كُنْتُم تُوعَدُونَ "[35] ، وقال تعالى "إنَّ جَهَنَّمَ كانَتْ مِرصاداً"[36] .

وممّا يدلّ على عروبتها قول قطرب : حُكِي لنا عن رؤبة أنّهُ قالَ : رَكِيّة جِهِنّام ، يُريدُ : بعيدة القعر[37] . وبهذا المعنى استدلَّ أصحاب اللغة على عربيّتها ، ففي اللسان :(وحكى أَبو عليّ عن

([31])ينظر: التّهذيب154/5 ، واللسان(جهنّم).

([32]) ينظر: الزاهر 163/2.

([33]) الصحاح(جهنم).

([34]) التنبيه والإيضاح270/4.

([35]) يس 63.

([36]) النّبأ 21.

([37])ينظر: الزاهر 163/2-164.

يونس أَن جهنَّمَ اسم عجميّ ، قال أَبو عليّ : ويقوّيه امتناع صرف جُهُنَّام في بيت الأَعشى ، وقال ابن خالويه : بئر جِهِنَّامٌ للبعيدة القعر ، ومنه سُمّيت جَهَنَّم ، قال فهذا يدل أَنّها عربية)[38] .

3-المصدر المشبّه بالفعل : أنشدَ الجوهريّ قول رؤبة :

فيهِ ازدهافٌ أيَّما ازدهافِ قولُكَ أقوالاً مع التَّحلافِ[39]

وقالَ:(نصبَ أيَّما على الحال)[40] .

وخالفَهُ في ذلك ابن برّي ، إذ يرى أنّ " أيَّما " منصوب على المصدر ، وعاملُهُ مضمر وجوباً ، دلّ عليه ما تقدّم ، ويرى أنّ رفعه أقيس ، فقال :(ليس منصوباً على الحال ، وإنّما هو منصوب على المصدر ، والنّاصب له فعل دلّ عليه ما تقدّم من قوله قبله :

قولُكَ أقوالاً مع التَّحلافِ

كأنّهُ قالَ : يزدهِفُ أيَّما ازدهافِ ، ومثلُهُ " لهُ صوتٌ صوتَ الحمار" ، والرّفعُ في ذلك أقيسُ)[41].

ويمكن القول : إنّ في نحو هذا المصدر وجهانِ [42] :

1-النَّصب : وذلك على أحد تقديرينِ :

أ-أن يكون مصدراً ملتزماً إضمار ناصبه ، لأنّهُ وقع مصدراً مشبّهاً به ، مشعراً بحدوثٍ بعد جملة حاوية فعله وفاعله معنى دون لفظ ، والذي دعا إلى إضمار ناصب له أنّ المصدر الذي حوته الجملة " ازدهاف " غير صالح للعمل في هذا المصدر المشبّه به ، وهو " أيَّما ازدهاف " [43] ،

([38]) اللسان(جهنم).

([39]) البيت في الكتاب364/1 ، والمحكم170/4 .

([40]) الصحاح(زهف).

([41]) التنبيه والإيضاح359/3.

([42]) ينظر: آراء ابن بري النحويّة296/1.

([43]) ينظر: شرح التسهيل118/2-119 ، والمساعد475/1 .

ولذلك قدّر سيبويه العامل فيه بقوله (كأنّهُ قالَ : تزدَهِفُ أيَّما ازدهافِ " ، ولكنّهُ حذفه ، لأنّ " لهُ ازدهافٌ " قد صار بدلاً من الفعل)[44] ، وتابعه بعض العلماء على هذا الإعراب [45] . وهو قول ابن بري .

ب-أنّهُ منصوب على الحال ، والتّقدير : يبدو أو نحو ذلك[46] ، وقد أنكر ابن بري هذا التقدير ، والذي يظهر أنّهُ يحتمل التّقديرين ، إلّا أنّ النصب على المصدريّة أجود ، لأنّهُ إذا كان معرفة لم يجز فيه إلّا النصب على المصدرية ، لأنّ الحال لا تكون معرفة[47] .

2-يجوزُ رفع هذا المصدر على أنّهُ صفة لـ " ازدهاف "[48]، وقد جعله ابن برّي أقيس من النّصب .ويبدو أنّ ما ذهب إليه ابن برّي أقيس ، لأنّ الجملة التي قبل المصدر ، وهي قولُهُ "فيه ازدهاف" قد خلت من دلالتها على الفاعل معنى ، قال سيبويه :(كما أنّكَ إذا قلْتَ : فيها رجلٌ ، فالهاءُ ليست بفاعل فعَلَ بالرّجل شيئاً ، فلمّا جاءَ على مثال الأسماء كان الرّفعُ الوجهَ)[49] .

4-اقتران ما بعد " إيّاكَ " بالواو : اختلف العلماء في جواز قولهم : إيّاكَ الأسدَ ، بحذف الواو ، فذهب جمهور النّحويين إلى عدم جواز ذلك ، وإذا ذُكِر المحذّر فلا بدّ من أن يعطف عليه المحذور أو يخفض بـ" من" ظاهرة أو مقدرة إن كان المحذور " أن " وصلتها ، قال سيبويه :(واعلم أنّهُ لا يجوزُ أن تقولَ : إيّاكَ زيداً ، كما أنّهُ لا يجوزُ أن تقولَ : رأسَكَ الجدارَ ، حتّى تقولَ : من الجدارِ أو والجدارَ)[50] ، وقال المبرّد :(ولا يجوزُ أن تقولَ : إيّاكَ زيداً ، كما لا يجوزُ أن تقولَ : زيداً اضربْ عمراً ، حتّى تقولَ : وعمراً)[51] . وقال ابن السّراج :(ولا يجوزُ " إيّاكَ زيداً

([44]) الكتاب1/364.

([45]) ينظر: المسائل البصريات1/495-496 ، وشرح المفصل1/115.

([46]) ينظر: الصحاح(زهف) ، والمساعد1/476 – 477 .

([47]) ينظر: المسائل المنثورة11.

([48]) ينظر: شرح التسهيل2/119.

([49]) الكتاب1/365.

([50]) الكتاب1/279.

([51]) المقتضب3/213.

" ، بغير واو)[52] . وإنّما لم يجيزوا حذف الواو ، لأنّ الفعل المقدّر ، نحو : باعدْ ونحِّ ، لا يتعدّى إلى مفعولين ، ولم يجز حذف حرف الجر " من " لأنّ حذفها سماعيّ إلّا مع " أن" [53] .

وتابع ابن برّي أسلافه القدماء ، فمنع قولهم : إيّاكَ الأسدَ ، فقال :(الممتنع عند النحويينَ : إيّاكَ الأسدَ ، لا بدّ فيه من الواو)[54] .

وذهب أبو البقاء العكبريّ وابن النّاظم إلى جواز " إيّاكَ الأسدَ " ، لأنّهما قدّرا العامل المضمر فعلاً متعدّياً إلى مفعولين ، فقدّره العكبريّ " جَنّبْ نفسَكَ الأسدَ " ، إذ قال :(والمختار عندي أن يُقدّر له فعل يتعدّى إلى مفعولين ، نحو: جنّبْ نفسَك الشّرَّ ، فـ" نفسَكَ " في موضع " إيّاك " ، وقد جاء بغير واو على هذا الأصل قول الشّاعر :

فإيّاكَ إيّاكَ المراءَ ، فإنّهُ إلى الشَّرِّ دعّاءٌ ، وللشّرِّ جالبُ)[55] .

وقدّره ابن النّاظم " أحذّركَ الأسدَ " [56] . وأمّا قولهم " إيّاكَ أنْ تفعلَ " فرفضَهُ الجوهريّ بقوله :(وتقولُ : إيّاكَ وأنْ تفعلَ كذا ، ولا تقُلْ : إيّاكَ أن تفعلَ ، بلا واو)[57] ، وتعقّبهُ ابن بري بقوله :(الممتنع عند النحويينَ : إيّاكَ الأسدَ ، لا بدّ فيه من الواو ، فأمّا إيّاكَ أن تفعلَ ، فجائز على أن تجعلَهُ مفعولاً من أجله ، أي مخافةَ أن تفعلَ)[58] .

والصحيحُ جوازهُ ، فقد ذكر ذلك العلماء ، قال سيبويه :(فإذا قُلْتَ : إيّاكَ أن تفعلَ ، تريدُ : إيّاك أعظُ مخافةَ أن تفعلَ ، أو من أجل أن تفعلَ ، جازَ ، لأنّك لا تريدُ أن تضمّهُ إلى الاسم الأوّل ، كأنّك قلتَ : إيّاكَ نحِّ لمكانِ كذا وكذا)[59] . وقال المبرّد :(وأمّا قولُهُ : إيّاكَ أن تقربَ الأسدَ ، فجيّد ، لأنّ

([52]) الأصول2/250.

([53]) ينظر: التعليقة 1/180-181 ، وشرح المفصل2/25.

([54]) اللسان(أيا).

([55]) اللباب1/463.

([56]) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم432.

([57]) الصحاح(أيا).

([58]) اللسان(أيا).

([59]) الكتاب1/279.

" أنْ " تحذف معها اللام لطولها بالصّلة ، تقولُ : أكرمْتُكَ أن اجترّ مودّةَ زيدٍ ، فالمعنى : إيّاكَ أحذّرُ من أجل كذا ، فهذا جائز ، وإن أدخلْتَ الواوَ فجيّد ، لأنّ " أنْ " وصلتها مصدر)[60] . وقال ابن برّي:(فأمّا إيّاكَ أن تفعلَ ، فجائز على أن تجعلَهُ مفعولاً من أجله ، أي مخافةَ أن تفعلَ)[61] . وبذا ثبتَ صحة قولهم : إيّاكَ أن تفعلَ كذا ، خلافاً للجوهريّ الذي منع ذلك

5-إعراب " جاؤوا الجَمَّاءَ الغفيرَ " :

من الأسماء التي جاءت معرفة بالألف واللام " الجمّاءَ الغفير" في قولهم " جاؤوا الجَمَّاءَ الغفيرَ" ، وقد اختلف النّحويّون في إعرابها ، فذهب سيبويه إلى أنّهُ اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع اسم الفاعل ، منصوب على الحال ، إذ قال :(هذا باب ما يُجعَلُ من الأسماء مصدراً كالمصدر الذي فيه الألفُ واللامُ ، نحو : العِراك ، وهو قولُكَ : مرَرْتُ بهم الجمّاءَ الغفيرَ ، والنّاسُ فيها الجمّاءَ الغفيرَ ، فهذا ينتصبُ كانتصاب العِراك)[62] ، وشرحَ ذلك الأعلم بقوله :(اعلمْ أنّ الجمّاءَ هي اسم ، والغَفيرُ نعت لها ، وهو بمنزلة قولك : الجمّ الغفير ، أي الكثير ، لأنّهُ إنّما يرادُ به الكثرة ، والغفيرُ يُرادُ به أنّهم قد غطّوا الأرضَ من كثرتهم ، من قولِهم : غفَرْتُ الشَّيءَ ، أي غطّيْتُهُ ، ونُصِبَ على الحال ، وهو اسم مشبّهٌ بالعِراك)[63] . وسار على ذلك معظم علماء اللغة[64] . وذهب يونس إلى أنّ الألف واللام زائدتانِ ، وهو منصوب على المصدر ، ففي النكت :(ومذهب يونس أنّ الجمّاءَ الغفيرَ اسم ، لأنّهُ في موضع المصدر ، وأنّ الألف واللامَ في نيّة الطّرح)[65] ، وتابعه في ذلك الرضيّ ، إذ يرى أنّ هذه المصادر -وإن قامت مقام الأحوال-

---

([60]) المقتضب3/213.

([61]) اللسان(أيا).

([62]) الكتاب1/375.

([63]) النكت1/536.

([64]) ينظر: المسائل المنثورة 17 ، وشرح المفصل2/63 ، واللسان (عرك).

([65]) النكت1/538.

فهي منتصبة على المصدريّة ، كما ينتصبُ على الظرفيّة ما قامَ مقام خبر المبتدأ من الظروف ، نحو : زيدٌ أمامَكَ ، ولا يُعربُ إعراب ما قامَ مقامَهُ[66] .

وكان الجوهريّ من أوائل الذين وافقوا يونس ، إذ أعرب " الجمّاءَ الغفيرَ " بأنّها مصدر منصوب ، ولم تغيّر الألف واللّامَ المصدر عن حالِهِ ، فقال :(ويقال: أوردَ إبلَهُ العِراكَ ، إذا أوردَها جميعاً الماءَ ، ونُصِبَ نصبَ المصادر ، أي أوردَها عِراكاً ، ثمَّ أدخلَ عليه الألفَ واللّامَ ، كما قالوا : مرَرْتُ بهم الجمّاءَ الغفيرَ ... ولم تغيّر الألف واللّامَ المصدر عن حالِهِ)[67] . وخالفَهُ ابن برّي ، فأعربَ هذا اللفظ حالاً ، إذ قال :(العِراكَ والجمّاءَ الغَفِيرَ منصوبان على الحال)[68] .

والظّاهر أنّ المذهب الأوّل الذي رجّحهُ ابن برّي هو الأولى ، لأنّنا إذا سلّما بما قالهُ يونس ومتابعوه من أنّ " الجمّاءَ الغفيرَ " اسم ، لأنّهُ في موضع المصدر ، وأنّ الألف واللّامَ زائدتانِ ، فيمكنُ ردّ ذلك بأنّهُ لو جاز مثل هذا لجازَ قولُهم : مرَرْتُ به القائمَ ، فتنصبه على الحال ، وتنوي زيادة الألف واللام ، وذلك غير جائز، ففي شرح المفصل :(وذهبَ يونسُ إلى أنّ " الجمّاءَ الغفيرَ " اسم في موضع مصدر ، وأنّ الألف واللام في نيّة الطّرح ، وهذا غيرُ سديد ، إذ لو جازَ مثل هذا لجازَ "مرَرْتُ به القائمَ "، فتنصبه على الحال ، وتنوي بالألف واللام الطّرح ، وذلك غير جائز)[69] .

6-المجازاة بـ " كيف " :

اختلف النّحويّونَ في جواز الجزم بـ" كيف " و" كيفما " ، فذهب الكوفيّون إلى جواز الجزم بهما ، نحو : كيف تكُنْ أكُنْ[70] . وتابعهما في ذلك من البصريين الزجاجيّ ، ففي

([66]) ينظر: شرح الكافية54/2.

([67]) الصحاح(عرك).

([68]) التنبيه والإيضاح112/4.

([69])شرح المفصل63/2.

([70]) ينظر: شرح التسهيل390/3 ، والمساعد138/3.

الجمل:(وحروفُ الجزاءِ إنْ، ومهما ، وحيثُما ، وإذْما ، وكيفَ ، وكيفَما ، وأينَ ، وأينَما ، وأيّ ، وأيّانَ، وما ، ومَنْ ، فهذهِ الحروف تجزمُ الفعلَ المستقبلَ والجواب)[71].

وذهب البصريّونَ إلى أنّهُ يُجازى بها معنى ، ولا تعمل الجزم ، ففي الكتاب:(وسألْتُ الخليلَ عن قولهِ : كيفَ تصنعْ أصنعْ ، فقالَ : هي مستكرهةٌ ، وليسَتْ من حروف الجزاء ، ومخرجُها على الجزاء ، لأنّ معناها على أيّ حال تكنْ أكُنْ)[72] ، وفي شرح التسهيل لابن مالك:(وأمّا كيفَ فاسم لتعميم الأحوال ، وتسمّى ظرفاً لتأوّلها بـ"على أيّ حال " ، والدّليلُ على اسميتها جواز الاكتفاء بها ، مع صحّة دخولها على الأفعال ، وأكثرُ ما تكونُ استفهاماً ، وقد ترِدُ شرطاً في المعنى فحسب ، فتعلّق بين جملتين، ولا تعمل شيئاً حملاً على الاستفهاميّة ، لأنّها أصل)[73] .

وذكر الرضيّ أنّ البصريينَ يجوّزونَ الجزمَ بها شذوذاً ، فقال:(والكوفيّونَ يُجَوّزونَ جزمَ الشّرط والجزاء بـــ" كيفَ" ، وكيفَما قياساً ، ولا يُجوّزُهُ البصريّونَ إلّا شذوذاً)[74] .

أمّا الجوهريّ فتابع الكوفيينَ في ما ذهبوا إليهِ من غير أن يصرّحَ بذلك ، إذ قال : (كيفَ : اسمٌ مبهمٌ غير متمكّن ، وإنّا حُرّكَ آخرُهُ لالتقاء السّاكنينِ ... وإذا ضَمَمْتَ إليهِ " ما " صحَّ أنْ يُجازى به ، تقول: كيفَما تفعلْ أفعلْ)[75] . وتعقّبَهُ ابن برّي بالقول :(لا يُجازَى بكيفَ ، ولا بكيفما عند البصريّينَ ، ومن الكوفيين مَنْ يُجازي بكيفما)[76] ، وقال : " كيفَ " في نحو : كيفَ تكونُ أكونُ ، وكيفَ تصنعُ أصنعُ ، منقولة من الاستفهام إلى الخبر[77] .

ويبدو أنّ قول ابن برّي " لا يُجازَى بكيفَ ولا بكيفما عند البصريّينَ " فيه إجمالٌ ، لأنّ الزّجاجيّ وقطرباً منهم قد أجازا الجزم بهما ، ولذا كان ابن السّيد دقيقاً لمّا ذكر أنّ المجيزين هم الكوفيّون

([71]) الجمل في النحو211.

([72]) الكتاب60/3.

([73]) شرح التسهيل389/3 ، وينظر : شرح الجمل لابن عصفور 196/2 ،

([74]) شرح الكافية151/4.

([75]) الصحاح(كيف).

([76]) التنبيه والإيضاح**411/3**.

([77]) ينظر: نظم الفرائد **88-90**.

وبعض البصريّينَ[78] . ويلحظ أنّ الذين ذكروا الخلاف بين البصريين والكوفيين هذه المسألة ، منهم مَنْ جعلَ الخلافَ في " كيفَ وكيفما " معاً[79] ، وخصّ ابن بابشاذ الخلاف في "كيفما"[80] ، وأكثر النحويين على أنّ الخلاف في " كيف " [81] .

والظاهر جواز المجازاة بـ " كيفما " دون " كيف " ، لأنّ أبا عمر حكى في حروف الجزاء " كيفما " [82] ، وهي ظرف مثل " حيث " ، وقد جوزيَ بـ" حيثما " فكذلك "كيف" إذا دخلت عليها " ما "[83] .

7-ضَرَبْتُ إيّايَ ، وضَرَبْتُني : ذهبَ النّحويّونَ إلى أنّ غير أفعال القلوب لا يجوزُ إعمالها في ضمير الفاعل والمفعول ، إذا كان المفعول هو الفاعل في الأفعال المتعدّية المؤثّرة ، فلا يجوز أن يُقال : ضَرَبْتُني ، ولا ضرَبْتُ إيّايَ ، قال سيبويه :(ولا يجوز أن تقولَ : ضَرَبْتُني ، ولا ضرَبْتُ إيّايَ ، لا يجوزُ واحدٌ منهما ، لأنّهم قد استغنوا عن ذلكَ بـ"ضَرَبْتُ نفسي" ، وإيّاي ضَربْتُ)[84] ، وجاء في المسائل المنثورة لأبي عليّ الفارسيّ :(قال أبو عمر : لا يقولونَ : ضَرَبْتُني ، ولا كسَوتُني ، يستغنونَ عن ذلك بقولهم : كسَوْتُ نفسي ، لأنّ هذا الفعل لا يدخلُ على المبتدأ والخبر ، فلمّا كان لا يدخل على المبتدأ والخبر لم يجزْ ذلك ، وجاز في " ظننْتُ وأخواتها " لأنّهُ يدخل على المبتدأ وخبره)[85] ، ولا يختلفُ عن ذلك ما جاء في شرح المفصل ، قال ابن يعيش :(اعلم أنّ الأفعال المؤثّرة إذا أوقعها الفاعل بنفسهِ لم يجز أن يتعدّى فعل ضميره المتصل إلى ضميره المتّصل ، فلا يقال : ضربْتُني ، ويكون الضميرانِ للمتكلّم ، ولا ضرَبْتَكَ ، ويكون الضّميرانِ للمخاطب ، ولا نحو ذلك ، فإذا أرادوا شيئاً من ذلك قالوا : ضَرَبْتُ نفسي ، وأكرَمْتُ نفسي ، ونحو

([78]) ينظر: كتاب الحلل في إصلاح الخلل275.

([79]) ينظر: الأصول197/2.

([80]) ينظر: شرح المقدّمة المحسبة248/1.

([81]) ينظر: كتاب الحلل في إصلاح الخلل274 ، والإنصاف643/2 ، وشرح التسهيل390/3 ، والمساعد 137/3-139 .

([82]) ينظر: المسائل البصريات346/1.

([83]) ينظر: المساعد139/3.

([84]) الكتاب366/2 ، وينظر : الأصول121/2.

([85]) المسائل المنثورة109.

ذلك ، وإنّما امتنع ذلك لأنّ الغالب من الفاعلينَ إيقاع الفعل بغيرهم ، وأفعال النّفس هي الأفعال التي لا تتعدّى ، نحو : قامَ زيدٌ ، وجلسَ بكرٌ ، وظرُفَ محمّدٌ ، ونحو ذلك ، فإذا اتّحدَ الضميرانِ فقد اتّحدَ الفاعلُ والمفعول من كلّ وجه)[86] .

وخالفَ الجوهريّ علماء العربية في ذلك ، فذهب إلى جواز قولهم : ضَرَبْتُ إيّايَ ، لأنّهُ يصحّ عندهُ القولُ : ضربْتُني ، قال :(ولكَ أن تقولَ : ضرَبْتُ إيّايَ ، لأنّهُ يصحّ أن تقولَ : ضرَبْتُني ، ولا يجوزُ أن تقولَ : ضرَبْتُ إيّاكَ)[87] . ورفضَ ابن برّي بعض كلام الجوهريّ ، ووافقهُ في جزءٍ منه ، فقد خالفَهُ في جواز قولهم : " ضربْتُني " ، ووافقهُ في جواز قولهم : ضربْتُ إيّايَ ، إذ قالَ :(صوابُهُ أن يقولَ : ضربْتُ إيّايَ ، لأنّهُ لا يصحّ أن تقولَ : ضربْتُني)[88] .

وقول الجوهريّ " ولك أن تقولَ : ضربْتُ إيّايَ " ، وموافقة ابن بري له ، وعدم إنكاره عليه فيه نظر ، ذلك أنّ القياس يجعل مثل هذا الموضع من مواضع الضمير المتصل ، ولكنّهم عدلوا عنه إلى لفظ النفس ، كراهة أن يكون الفاعل مفعولاً في اللفظ ، ونزّلوا النفس منزلة الأجنبيّ ، لذا (لا تقولُ : ضرَبْتُني ، ولا أضرِبُني ، ولا ضرَبْتَكَ ، بفتح التّاء ، ولا زيدٌ ضرَبَهُ ، على إعادة الضّمير إلى زيد ، ولكن تقولُ : ضربْتُ نفسي ، وضرَبْتَ نفسَكَ ، وزيدٌ ضربَ نفسَهُ ، وإنّما تجنّبوا تعدّي الفعل إلى ضمير فاعله كراهة أن يكونَ الفاعلُ مفعولاً في اللفظ ، فاستعملوا في موضع الضّمير النَّفسَ ، نزّلوها منزلة الأجنبيّ)[89] .

8-النّصب باسم الفعل: يرى الجوهريّ أنّ " الصّلاةَ " قد تكونُ مجرورةً في قولهم : حيَّهل الصَّلاة ، جاء في الصّحاح :(وحكى سيبويه عن أبي الخطاب أنّ بعض العرب يقولُ : حيَّهلَ الصّلاة ، يصلُ بـ" هَلْ " كما يصلُ بـ " عَلَى " ، فيقالُ : حيَّهل الصلاة ، ومعناهُ ائتوا الصّلاةَ ، واقربوا من الصَّلاةِ ، وهلمُّوا إلى الصّلاةِ)[90] ، وتعقّبه ابن برّي بالقول:(الذي حكاهُ سيبويه عن

([86]) شرح المفصّل88/7.

([87]) الصحاح (أيا).

([88]) التنبيه والإيضاح211/6.

([89]) أمالي ابن الشجري57/1.

([90]) الصحاح(هلل).

أبي الخطّاب " حيَّهلَ الصَّلاةَ " بنصب الصّلاة لا غير ، قال: ومثلُهُ قولُهم: "حيَّهلَ الثّريدَ " ، بالنصب لا غير)[91] .

ويبدو أنّ الصَّلاة منصوبة كما قال ابن برّي ، لأنّ سيبويه فسّر " حيّهل " بأنّها اسم فعل أمر ، فقالَ :(ومنها قولُ العربِ : حيَّهلَ الثَّريدَ ، وزعمَ أبو الخطّاب أنّ بعض العرب يقولُ : حيّهلَ الصّلاةَ ، فهذا اسم " ائتِ " الصَّلاةَ ، أي ائتُوا الثَّريدَ ، وأْتُوا الصَّلاةَ)[92] ، وجاء في نكت الأعلم :(ومنها قولُ العربِ : حيّهلَ الثَّريدَ ، جعلوا "حي" و" هلْ" بمنزلة شيء واحد ، وفتحوهما ، وأقاموهما مقام اسم الفعل ، وجعلوهما بمنزلة ايتوا الثّريدَ)[93] . وقال أبو حيّان:(وحيّهل مركّبة من " حيّ" ، ومعناها " أقبلْ " ، وهل وهلّا ، قال ابن هشام : بمعنى عَجّلْ ، وقيلَ : هل بمعنى " قر" و" تقدّم " ، وقيل : هل ، يظهرُ أنّها صوت للإبل ركبا ، وصار كخمسةَ عشرَ مفتوحتينِ ، وسُمّيَ بمجموعهما الفعل ، تقولُ : حيَّهلَ الثّريدَ ، بمعنى : ائتِ الثّريدَ واحضرهُ ، وقال بعضهم : حيّهلَ الصّلاةَ ، أي اقصدوا الصّلاةَ ، فهذه متعدّية ، ويجوز أن تكون لازمة ، فتُعدّى بـ" إلى " على معنى " تعالَ إلى كذا " ، أو بالباء بمعنى " أسرعْ بكذا " ، أو بـ" على " على معنى " أقبلْ على كذا")[94] .

9-البتّة : ذهبَ سيبويه والزجّاجيّ إلى أنّ " البتّة " لا تأتي إلّا معرفة بالألف واللام ، قال سيبويه :(ومن ذلكَ قولُكَ : قد قعدَ البتّةَ ، ولا يستعملُ إلّا معرفةً بالألف واللام)[95] ، وقال الزجاجيّ:(البتّة مصدر لم تستعملْهُ العرب إلّا بالألف واللام ، وأنّ حذفهما منها خطأ)[96] ، وتابعهما في ذلك بعض العلماء[97] . وذهب الكسائيّ والفراء والأصمعيّ وابن قتيبة إلى جواز

([91]) التنبيه والإيضاح4/244.

([92]) الكتاب1/241.

([93]) النكت1/450.

([94]) ارتشاف الضرب5/2307.

([95]) الكتاب1/379.

([96]) مجالس العلماء223.

([97]) ينظر: الاقتضاب2/33-34 ، وتقويم اللسان101 ، وهمع الهوامع3/124.

تنكير " البتّة " [98] ، قال ابن السّيد معلّقاً على قول ابن قتيبة " طلّقها ثلاثاً بتّة" [99] :(عوّلَ ابن قتيبة في هذا الذي قالَ على قول الفرّاء ، فلذلك قالَ : بتّةً ، بغير ألف ولام)[100] . وتابعهم في ذلك الجوهريّ ، إذ يرى أنّ " البتّة " تأتي يجوز أن تأتي نكرة ، قال :(ويقالُ : لا أفعلُهُ بتّة ، ولا أفعلُهُ البتّةَ ، لكلّ أمر لا رجعةَ فيه)[101] . وتعقّبه ابن برّي ، فذكر أنّ مذهب سيبويه وأصحابه أن ترد " البتّة " معرفة بالألف واللام ، فقال :(مذهب سيبويه وأصحابه أنّهُ لا يكونُ إلّا معرفة ، فنقولُ : البتّة لا غير ، وإنّما أجازَ تنكيرُهُ الفرّاءُ وحدَهُ ، وهو من الكوفة)[102] .

ويبدو أنّ تنكير " البتّة " جائز ، لأنّ القائلين بجواز تنكيرها طائفة كبيرة من اللغويين الأوائل كالكسائيّ والفراء والأصمعيّ ، وهم من أئمّة اللغة الذين عنوا بجمعها وتدوينها ، فيبعد أن يثبتوا ما لم تقلْهُ العرب.

10-تعدّي " نصَرَ " بـــ" من " : اختلف العلماء في معنى " من " في قوله تعالى " ونصَرْناهُ من القومِ "[103] ، فذهبَ الأخفشُ والكوفيّونَ إلى أنّ " من " بمعنى " على " ، إذ قالَ:(كانَتْ "منْ " في معنى "على" في قوله "ونصَرْناهُ من القومِ" ، أي "على القوم")[104] ، وفي أمالي ابن الشّجريّ :(" مِنْ " تقع مكان " على " ، قالَ اللهُ تعالى " ونصَرْناهُ من القومِ الذّينَ كذّبُوا

([98]) ينظر: أدب الكاتب46 ، والتّهذيب10/409-410 ، والصحاح(بتت).

([99]) أدب الكاتب46 .

([100]) الاقتضاب2/33.

([101]) الصحاح(بتت).

([102]) التنبيه والإيضاح1/156.

([103]) الأنبياء77.

([104]) معاني القرآن1/51.

بآياتِنا"[105] ، أي على القوم)[106] ، وجاء في شرح التسهيل :(وقد جاءَ " من" بمعنى " على " في قوله تعالى " ونصَرْناهُ من القومِ الذّينَ كذّبُوا بآياتِنا" ، أي على القومِ)[107].

وذهب البصريّونَ إلى أنّ " نصَرَ" تضمّنَ معنى فعل آخر يتعدّى بحرف الجر " من" ، ففي تفسير البحر المحيط لأبي حيّان : (عدّاهُ بـ" من" لتضمّنهِ معنى : نجّيْناهُ بنصرِنا من القومِ أو عصَمْناهُ ومنعْنَاهُ ، أي من مكروه القوم)[108] ، وفي الدّر المصون :(أنْ يُضمّنَ " نَصَرْناهُ " معنى " منعْناهُ وعصَمْناهُ " ... فلما ضُمّن معناهُ تعدّى تعديته)[109] ، وجاء في المساعد حول معاني " من" :(وللاستعلاءِ أثبتَهُ الأخفشُ والكوفيّونَ وبعض اللغويّينَ ، واستشهد له بقوله تعالى "ونصَرْناهُ من القومِ" ، وخرج على التّضمينَ ، أي منعناهُ بالنّصر من القوم)[110] .

أمّا الجوهريّ فقد تابع الكوفيين ، إذ قال :(وقد تكونُ بمعنى "على" كقوله تعالى : "ونصَرْناهُ من القومِ" ، أي "على القوم")[111] . وتعقّبَهُ ابن برّي ، منكراً عليه ذلك ، لأنّ ابن برّي يرى ما يراهُ أسلافُهُ البصريّونَ ، فقال:(يُقالُ : نصَرْتُهُ مِنْ فلانٍ ، أي منعْتُهُ منه ، لأنّ النّاصرَ لك مانعُ عدُوّكَ ، فلمّا كانَ " نصرْتُهُ " بمعنى " منعْتُهُ " ، جاز أن يتعدّى بـ" من ")[112] .

ويبدو أنّ الرّاجح كون الفعل مضمّناً معنى فعل يتعدّى بـ" من " ، لأنّ التّضمين كثير في كلامهم ، فقد يقال في الأصل " نصر على" ، لأنّ الفعل نصر يتعدّى بـ " على " والفعل "نجّى" يتعدّى بـ " من " ، وقد استعمل القرآن الكريم هاتين الصيغتين في مواطن كثيرة وفي آيات كثيرة ، قال تعالى :" فانصُرْنا على القومِ الكافرينَ "[113] ، وقوله تعالى " فأنْجَاهُ اللهُ مِنَ النّارِ"[114] ، لكن

([105]) الأنبياء77.

([106]) أمالي ابن الشجريّ613/2.

([107]) شرح التسهيل 8/3.

([108]) البحر المحيط306/6.

([109]) الدّر المصون184/8.

([110]) المساعد248/2.

([111]) الصحاح(منن).

([112]) التنبيه والإيضاح333/5.

([113]) البقرة286 .

في الآية المذكورة قال تعالى " ونصرناه من القوم " ، فعدّى الفعل " نصَر" بما يتعدّى به الفعل " نجّى" ، وهو حرف الجر " مِنْ " ، وذلك للدلالة على أنّ المعنى المطلوب هو معنى النصر والنّجاة في آن معاً ، لأن الله تعالى نصرَهُ ونجّاهُ ، وعاقبَ القومَ وحاسبهم وعذّبهم ، فجاء الفعل " نصرَ " بمعنى "نجّى" ، فكسب معنى النّصر والنّجاة ، أمّا في حالة "فأنْجَاهُ اللهُ من النّار" ، جاء الفعل " نجّى " متعد بـ " من" ، لأنّ المعنى هو النّجاة فقط ، ولا يمكن أن تعاقب النار ولا يُنتصر منها ، فأنتَ ترى أنّ الفعل " نصَر" تعدّى بالحرف الذي يتعدّى فيه الفعل " نجّى" ، وهذا من مواطن التوسع في المعنى في القرآن الكريم.

11-عمل " أنْ " الزّائدة : اختلفَ العلماء في عمل " أنْ " في قوله تعالى " وما لهم ألّا يُعَذّبَهُم اللهُ "[115] ، فذهب الأخفشُ إلى أنّها زائدة عاملة [116] ، وذهبَ معظم علماء العربيّة إلى أنّها مصدريّة ، وموضعها إمّا نصب أو جرّ على حذف حرف الجرّ ، والتّقدير " من أنْ لا يُعَذّبَهم اللهُ" [117] ، واحتجوا على ذلك بأنّ الزّائد لا يعملُ ، و" أنْ " في هذه الآية عملت النصب في الفعل المضارع ، قال النّحاسُ في ردّه على الأخفش:(ولو كانَ كما قالَ لرفعَ " يُعَذّبهم " ، و" أنْ " في موضع نصب ، والمعنى : وما يمنَعُهم من أنْ يُعَذّبوا ، فدخلتْ " أنْ " لهذا المعنى)[118] . وردّ السّمين الحلبيّ على المنكرين لرأي الأخفش بأنّهُ لا يلزمُ من الزّيادة عدم العمل ، لأنّ " من " و" الباء " تعملانِ ، وهما مزيدتانِ[119] . أمّا الجوهريُّ فقد ذهب مذهب الأخفش ، وعدّ " أنْ " في قوله تعالى " وما لهم ألّا يُعَذّبَهُم اللهُ "[120] زائدة ، فقال:(وقد تكونُ زائدة كقولهِ تعالى

([114]) العنكبوت24.

([115]) الأنفال34.

([116]) ينظر: معاني القرآن للأخفش349/1.

([117]) ينظر: إعراب القرآن للنحاس 185/2 ، والبيان في غريب إعراب القرآن386/1 ، والبحر المحيط484/4.

([118]) إعراب القرآن 185/2.

([119]) ينظر: الدر المصون599/5.

([120]) الأنفال34.

"وما لهم ألّا يُعَذِّبَهُم اللهُ" ، يُريدُ : وما لهم لا يُعَذِّبَهم اللهُ)[121] . وردَّ ابن برّي على الجوهريّ ، منكراً عليه قوله ، إذ لو كانت زائدة في الآية لم تنصب الفعل[122] .

أقولُ : ممّن ذهب إلى أنّ الزّائد لا يعملُ أبو بكر السّراج ، إذ قالَ :(وحقُّ الملغى عندي أن لا يكونَ عاملاً ، ولا معمولاً فيه حتّى يُلغى من الجميع ، وأن يكونَ دخوله كخروجهِ لا يحدثُ معنى غير التأكيد)[123] . ويمكنُ أن يردّ على السّمين الحلبيّ بأنّ قياسه " أنْ " على " مِنْ " و" الباء " قياس مع الفارق ، فـ " مِنْ والباء " لم يعملا إلّا الجرّ ، ولم يسمع عن العرب إهمالهما ، ولم يدخلا على غير الاسم ، بخلاف " أنْ " ، فإنّها تكون مخففة من الثّقيلة ، فتدخل على الأسماء ، وتكون مصدرية ، فتدخل على الأفعال ، وتكون مفسرة ، وتكون زائدة ، فلمّا تصرّفت العرب بها اقتصر إعمالها على ما سمع ، وإذا زيدت لم تعمل لخروجها عن موطن الإعمال إلى غيره[124] .

12-" أنْ " المخفّفة من الثّقيلة: قال الجوهريُّ :(و" أنْ " قد تكونُ مخفّفة عن المشدّدة ، فلا تعمل ، تقولُ : بلغَني أنْ زيدٌ خارجٌ ، قالَ تعالَى :" ونُوْدُوا أنْ تِلْكُم الجنّةُ أُوْرِثْتُموها"[125])[126] ، وتعقَّبَه ابن برّي ، إذ يرى أنّ " أن" إذا خُفّفت فهي عاملة معنى لا لفظاً ، واسمها ضمير الشّأن محذوف ، فقال :(قولُهُ " فلا تعمل " يريدُ : في اللفظ ، وأمّا في التّقدير ، فهي عاملة ، واسمها مقدّر في النيّة ، تقديرُهُ " أنّهُ تِلْكُم الجَنَّةُ)[127] .

أقولُ : إذا خُفّفت " أنّ " ، ووليها ما يقومُ بنفسه من مبتدأ وخبر ، وفعل وفاعل ، فقد اختلفَ النّحويّونَ في إعمالها ، إذ ذهب سيبويه وجمهور النّحويينَ إلى أنّها تكونُ عاملة ، ويكونُ اسمها ضمير الشّأن محذوفاً ، والجملة بعدها في محل رفع خبرها ، قال سيبويه :(ومَنْ قالَ: "

([121]) الصحاح(أنن).

([122]) ينظر: التنبيه والإيضاح 193/5.

([123]) الأصول259/2.

([124]) ينظر: آراء ابن بري النحويّة882/2.

([125]) ينظر: الأعراف43.

([126]) الصحاح (أنن).

([127]) التنبيه والإيضاح192/5.

والخامِسةُ أنْ غَضَبُ اللهِ عَلَيها "[128] ، فكأنّهُ قالَ : أنْهُ غَضبُ اللهِ عليها ، لا تُخفّفُها في الكلامِ أبداً وبعدها الأسماء إلّا وأنتَ تريدُ " الثّقيلة " مضمراً فيها الاسمُ)[129] ، وفي المقتضب:(فأمّا قولُكَ : قدْ علمْتُ أنْ زيدٌ منطلقٌ ، فمعناهُ : أنْهُ زيدٌ منطلقٌ ، ولا تحتاجُ إلى عِوض ، كما قال الشاعر: في فتيةٍ كسُيوفِ الهندِ قد عَلِمُوا أنْ هالكٌ كلُّ من يَحْفَى وينتعِلُ

وإنّما امتنع الفعل أن يقعَ بعدَها بغير عِوض؛ لأنّ الفعل لم يكن ليقَعَ بعدَها لو ثقُلَتْ ، وأُعْمِلَتْ كما يكون الاسم ، فلم يكونوا ليجمعوا عليها الحذفَ بغير عِوض ، وأن يوقعوا بعدَها ما لا تقع عليه لو ثقّلت ، وأُعْمِلَتْ ؛ لأنها بمنزلة الفعل ، ولا يقع فعل على فعل)[130]

وجاءَ في أمالي ابن الشّجريّ :(والوجهُ الثّاني من وجهَي إعمال " أنْ " أنّكَ تُعملُها في مقدّر ، وهو ضمير الشّأنِ ، وتُوقع بعدها الجملة خبراً عنها ، كقولك : علمْتُ أنْ زيدٌ قائمٌ ، وأكثرُ قولي أنْ لا إلهَ إلّا اللهُ ، ومنهُ قولُهُ تعالى " وآخرُ دعواهُمْ أنِ الحَمدُ للهِ ربِّ العالَمينَ"[131] ، التّقديرُ : أنْهُ زيدٌ قائمٌ ، وأنْهُ لا إلهَ إلّا اللهُ ، وأنْهُ الحمدُ للهِ)[132] . وتابعهم في ذلك ابن برّي ، لأنّهُ يرى أنّ " أنْ" إذا خُفّفت فهي عاملة معنى لا لفظاً ، واسمها ضمير الشّأن محذوف.

وذهب الكوفيّون إلى عدم إعمالها ، جاء في المغني:(و" أنْ " هذه ثلاثيّة الوضع ، وهي مصدريّة أيضاً ، وتنصب الاسم وترفع الخبر ، خلافاً للكوفيينَ ، زعموا أنّها لا تعملُ شيئاً ، وشرط اسمها أن يكون ضميراً محذوفاً)[133] ، وفي التّذييل والتّكميل لأبي حيّان :(ونقَلَ صاحبُ " رؤوس المسائل " منع إعمالها عن الكوفيينَ ، قالَ : وأجازَهُ البصريّونَ ، وينبغي أن يُخصّصَ

([128]) النور6.

([129]) الكتاب3/163-164.

([130])المقتضب3/9-10.

([131]) يونس10 .

([132]) أمالي ابن الشجريّ3/155.

([133]) المغني1/31 ، وينظر : همع الهوامع2/184.

هذا الجواز بما ذكروه من العمل في مضمر محذوف)[134] ، ويبدو أنّ الجوهريّ كانَ متابعاً للكوفيين في ذلك ، لأنّهُ يرى أنّ " أنْ" إذا خُفّفت لا تعملُ .

والذي يظهرُ أنّ المذهب الأوّل هو الرّاجح ، لأنّ سبب عملها الاختصاص بالاسم ، (فما دامَ لها الاختصاص ينبغي أن يُعتقد أنّها عاملة ، وكونُ العرب تستقبحُ وقوع الأفعال بعدها حتى تفصل لأجل ذلك بينها وبين الأفعال بالحروف التي يأتي ذكرها إلّا أن تكون تلك الأفعال مشبّهة بالأسماء لعدم تصرّفها دليلٌ على أنّها عندهم باقية على اختصاصها ، ولذلك لمّا حذفوا الضّمير استقبحوا مباشرة الأفعال لها ، ففصلوا بينهما)[135] . ولمّا قَويَ مع الفتح اتّصال " أنْ " بما بعدها لم يكن بُدّ من اسم مقدّر محذوف تعملُ فيه ، ولمّا ضعُفَ اتّصال المكسورة بما بعدها جاز إهمالها إذا خُفّفت [136] .

13-الرَّفع بعد فاء السّببيّة : ذكر الجوهريّ أنّ الفاء تأتي للابتداء ، وذلك في جواب الشّرط ، كقولك : إنْ تَزُرْنِي فأنتَ محسنٌ ، يكونُ ما بعد الفاء كلاماً مستأنفاً يعملُ بعضُهُ في بعض ، لأنّ قولَكَ " أنتَ " ابتداء ، و" محسنٌ " خبره ، وقد صارت الجملة جواباً بالفاء ، (وكذلك القولُ إذا جئتَ بها بعد الأمر ، والنّهي ، والاستفهام ، والنّفي ، والتّمنّي ، والعرض ، إلّا أنّك تنصب ما بعد الفاء في هذه الأشياء السّتّة بإضمار " أنْ " ، تقولُ : زُرْني فأُحسِنَ إليكَ ، لم تجعل الزّيارة علّة للإحسان ، ولكنّكَ قلتَ : ذاك من شأني أبداً أن أفعل ، وأنْ أُحسِنَ إليك على كلّ حال)[137] ، فالجوهري يرى أنّك إذا نصبْتَ ما بعد الفاء ، كقولك : زُرْني فأُحسِنَ إليكَ ، فإنّ الفاء ليست سببية ، ولكنّكَ قلتَ : ذاك من شأني أبداً أن أفعل ، وأنْ أُحسِنَ إليك على كلّ حال .

واعترض ابن برّي على ذلك ، موضحاً : أنّك إذا رفعتَ ما بعد الفاء لم تجعل الفاء سببيّة ، ولا يكون ذلك عند النصب كما يرى الجوهريّ ، قال ابن بري:(تقولُ : زُرْني فأُحسِنَ إليكَ ، فإن رفعْتَ " أُحسِنُ إليك " لم تجعل الزّيارة علّة للإحسان)[138] .

([134]) التذييل والتكميل161/5.

([135]) ينظر: نفسه159/5.

([136]) ينظر: شرح الكافية الشافية495/1.

([137]) الصحاح(فا).

([138]) التنبيه والإيضاح216/6.

أقولُ : تقعُ الفاءُ في جواب الأمر ، فلا يخلو أن يكون بفعل أو باسم فيه معنى الفعل ، والفعل لا يخلو من أن يكون معرباً أو مبنيّاً ، فإن كان مبنيّاً نحو : زُرْني فأُحسِنَ إليكَ ، فإنّهُ يُتصوّر في الفعل الواقع بعد الفاء وجهان : الأوّل : الرّفع على القطع والاستئناف ، فكأنّهُ قال : زُرْني ، ثمّ قال بعد فراغهِ ، فأنا أُحسِنُ إليكَ ، والوجه الثّاني : النصب على العطف على المصدر المتوهّم ، فكأنّهُ قال: ليكُنْ منك زيارة ، فإحسان منّي[139].

وقول ابن برّي في وجه الرفع " لم تجعل الزيارة علّة للإحسان" ، فإذا ارتفع الفعل بعدها لم تكن سببيّة عنده ، ووافقه في ذلك ابن هشام[140] .

وقد ردّ شراح المغني على ابن هشام ، ففي المنصف من الكلام على مغني ابن هشام للشمني :(لا نُسَلّم صحّة هذه الملازمة ، فقد وقع الفعل مرفوعاً مع تحقّق السّببيّة ، كما في قوله تعالى " ولا يُؤذَنُ لهم فيَعتَذِرُونَ"[141] ، كما صرّح به بعضُهم ، لكنّ الأكثر مع السّببيّة النصب)[142] ، وجاء في حاشية الدسوقي:(قولُهُ " ولو كانت للسّببيّة " اعتُرضَ بأنّ النّصب بعد فاء السّببيّة ليس بواجب ، بل يجوزُ الرفع على أنّهُ خبر لمبتدأ محذوف كما في قوله " ولا يُؤذَنُ لهم فيَعتَذِرُونَ"[143] ، فرفعَ "يعتَذِرُونَ" بعد فاء السّببيّة في جواب النّفي ، لكن الأكثر النّصب)[144] . وممّا يؤكّد ذلك ما ذهب إليه العلماء من قولهم : يجوزُ مع الرّفعِ أنْ يكونَ الفاء للسّببيّة ، والمبتدأ محذوف ، فيكون معنى الرّفع والنّصب سواء[145] .

14- زيادة " إنْ " بعد " ما " النّافية :

([139]) ينظر: الغرة المخفية 163/1-164 ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور149/2.

([140]) ينظر: المغني168/1.

([141]) المرسلات36.

([142]) المنصف من الكلام373/1.

([143]) المرسلات36.

([144]) حاشية الدسوقي437/1.

([145]) ينظر: شرح الجمل 149/2.

اختلف العلماء في " إنْ " الواقعة بعد " ما " النافية ، فذهب البصريّونَ إلى أنّها زائدة كافّة ، ففي الكتاب:(وأمّا " إنْ " مع " ما " في لغة أهل الحجاز ، فهي بمنزلة " ما " في قولك " إنّما " الثّقيلة ، تجعلُها من حروف الابتداء ، وتمنعها أن تكون من حروف " ليسَ " وبمنزلتها)[146] ، وفي المقتضب :(وتكونُ " إنْ" زائدة في قولك : ما إنْ زيدٌ منطلقٌ ، فيمتنع "ما" بها من النّصب الذي كان في قولك : ما زيدٌ منطلقاً ، كما يمتنع " إنّ " الثقيلة بها من النّصب في قولك : إنّما زيدٌ أخوكَ)[147] ، وفي الأزهية في علم الحروف :(تكونُ " إنْ " زائدة مع " ما " لتوكيد الجحد ، ويبطلُ عمل " ما " في لغة أهل الحجاز، وتسمّى كافة لـــ" ما " عن عملها ، ويكون ما بعدها ابتداء وخبراً ، كقولك : ما إنْ زيدٌ قائمٌ)[148] .

وذهب الكوفيّونَ إلى أنّها نافية ، قال الفراء :(وربّما أعادوا على خبره جحداً للاستيثاق من الجحد والتّوكيد له ، كما قالوا :

ما إنْ رأيْنا مثلَهُنّ لمعشرٍ سود الرّؤوسِ فوالجٌ وفيولُ

و" ما " جحد ، و" إنْ " جحد ، فجمعتا للتوكيد)[149] ، وفي تفسير الطّبريّ :(فإنّ العربَ ربّما أعادوا في الكلامِ الذي فيه جحد الجحد ، كالاستيثاق والتّوكيد له ، قال : وذلك كقولهم :

مَا إنْ رَأَيْنَا مِثْلَهُنَّ لِمَعْشَرٍ سُودِ الرُّؤُوسِ ، فَوَالِجٌ وَفُيُولُ

فأعادَ على الجحد الذي هو" ما " جحداً ، وهو قوله " إنْ" ، فجمعهما للتوكيد)[150] .

أمّا الجوهريّ فقد تابع الكوفيين في ذلك ، إذ رأى أنّ " ما " و" إنْ " في قول الشّاعر:

ما إنْ رأيْنا مَلكاً أغارا أكثرَ منهُ قِرَّةً وقَارا [151]

([146]) الكتاب221/4.

([147]) المقتضب189/1.

([148]) الأزهية40.

([149]) معاني القرآن374/1.

([150]) جامع البيان 150/8.

([151]) البيت في التهذيب260/7 ، وفي المحكم 114/4 منسوب للأغلب العجليّ .

وردا للنّفي ، وقد جمع بينهما للتأكيد[152] . ورفضَ ابن برّي قول الجوهريّ ، إذ قال:(إنْ هنا زائدة ، وليست نفياً كما ذكر)[153] .

والظّاهرُ رجحان مذهب البصريينَ ، لأنّهُ لم يعهد اجتماع حرفين بمعنى واحد ، ففي الخصائص :(وليسَ في الكلامِ اجتماع حرفينِ لمعنى واحد ، لأنّ في ذلك نقضاً لما اعتُزمَ عليه من الاختصار في استعمال الحروف)[154] ، ولو كانت " إنْ " للنفي لانعكس المعنى إلى الإيجاب ، لأنّ النّفي إذا دخل على النّفي صار إيجاباً ، قال ابن يعيش :(والصّوابُ ما ذهبَ إليه الجماعةُ من أنّ " إنْ " بعد " ما " زائدة ، و"ما" وحدها للنّفي ، إذ لو كانت " إنْ " أيضاً للنّفي لانعكس المعنى إلى الإيجاب ، لأنّ النّفي إذا دخل على النّفي صار إيجاباً)[155] .

15- تاء التأنيث :

اختلف العلماءُ في تاء التأنيث ، أهي اسم أم حرف ؟ فذهب سيبويه إلى أنّها حرف ، إذ قال :(وقد تكونُ الكافُ غير اسم ، ولكنّها تجيءُ للمخاطبة ، وذلك نحو : كاف "ذاكَ" ، فالكاف في هذا بمنزلة التاء في قولك : فعلَتْ فلانة ، ونحو ذلك)[156] .

وتابعه في ذلك بعض النحويّينَ ، ففي حروف المعاني للزجاجي:(التّاءُ تكونُ اسماً وحرفاً ، فالاسمُ قولُكَ : قُمْتُ وخرَجْتُ ، والحرفُ قولُكَ : هندٌ قامَتْ)[157] ، وفي الجنى الدّاني :(وأمّا تاءُ التأنيث فهي حرفٌ يلحقُ الفعلَ ، دلالةً على تأنيث فاعلهِ ، لزوماً في مواضع ، وجوازاً في مواضع ... ولا تلحقُ إلّا الماضي وتتصلُ به متصرّفاً وغير متصرّف ، ما لم يلزم تذكير فاعلهِ)[158] . وذهب الجوهريُّ إلى أنّ تاء التأنيث إذا تأخّرت عن الاسم كانت ضميراً ، وإن تقدّمت كانت علامة ، إذ قال :(وقد تُزادُ التّاءُ للمؤنّث في أوّل المستقبل وفي أخر الماضي ، تقولُ : هي تَفْعَلُ وفَعَلَتْ ، فإنْ

([152]) ينظر: الصحاح(أنن).

([153]) التنبيه والإيضاح193/5.

([154]) الخصائص109/3-110.

([155]) شرح المفصل130/8.

([156]) الكتاب218/4.

([157]) حروف المعاني 47.

([158]) الجنى الداني في حروف المعاني 57. وينظر شرح المفصل27/9.

تأخرَتْ عن الاسم كانت ضميراً ، وإن تقدّمت كانت علامةً)[159] . وتعقَّبَهُ ابن بري ، منكراً عليه مذهبهُ ، إذ قال :(تاءُ التّأْنيث لا تخرج عن أَن تكونَ حرفاً تأَخَّرَتْ أَو تقدّمَتْ)[160] .

والحقُّ أنّها حرفٌ كما هو مذهبُ الجمهور وابن برّي ، لأنّ القول بأنّها اسم خرق للإجماع ، ففي المغني :(والتّاءُ السّاكنةُ في أواخر الأفعال حرفٌ وُضِع علامة للتأنيث ، كـ" قامَتْ " ، وزعمَ الجلوليّ أنّها اسم ، وهو خرقٌ لإجماعهم)[161] ، ولعلّ الجوهريّ جاءَهُ الوهمُ من الخلط بين التّاء الدّالة على الفاعل المتكلّم أو المخاطب وبين تاء التأنيث فهما تُزادانِ آخر الماضي ، فتقولُ : أنتِ ذهَبْتِ ، وهند ذهبَتْ ، والفرقُ بينهما أن تاء الفاعل اسم مبنيّ له محلّ من الإعراب ، أمّا تاء التأنيث فهي حرف ساكن لا محلّ له من الإعراب [162] ، وتُزادُ التاء أوّل الفعل المستقبل ، نحو : أنت تذهبُ ، وهند تذهبُ ، وهي حرف دالّ على المضارعة [163] .

16-زيادة نون الوقاية في " قدني وقطني " :

تأتي " قد " و" قط " على وجهينِ ، الأوّل : أن تكون اسماً مرادفاً لـــ "حَسْب" ، فإذا اتّصلت بها " ياء " المتكلّم كانت في محل جر بالإضافة ، وتكونُ " قد وقط " في هذا الوجه مبنيّة ، فتلحقها نون الوقاية إبقاءً لسكونها ، وتأتي معربة قليلاً ، ولا تلحقها نون الوقاية في هذه الحال ، أمّا الوجهُ الثّاني فتكونُ اسم فعل بمعنى " كفى" وتكون مبنيّة على السّكون ، وتكون ياء المتكلّم في محلّ نصب مفعول به ، ويلزم أن تلحقها نون الوقاية ، ولا تحذفُ إلّا ضرورة ، ففي المغني :(وهذه تستعملُ على وجهينِ : مبنيّة ، وهو الغالب لشبهِها بـ" قد " الحرفيّة في لفظها ولكثير من الحروف في وضعِها ، ويقال في هذا : قدْ زيدٍ درهمٌ ، بالسكون ، وقَدْنِي بالنّون ، حرصاً على بقاء السكون لأنّهُ الأصل فيما يبنون ، ومعربة وهو قليل ، يقال: قَدُ زيدٍ درهمٌ ، بالرّفع ، كما يُقال: حسبُهُ درهمٌ ، بالرفع ، وقَدِي درهمٌ ، بغير نون ، كما يقال : حَسْبي ، والمستعملةُ اسم فعل مرادفةٌ لـ" يكفي " ، يقال: قَدْ زيداً درهمٌ ، وقَدْنِي درهمٌ ، كما يُقالُ : يكفي زيداً درهمٌ ، ويكفيني درهمٌ)[164] .

([159]) الصحاح(تا).

([160]) اللسان(تا).

([161]) المغني1/116.

([162]) ينظر: حروف المعاني47.

([163]) ينظر: الجنى الداني56 ، وآراء ابن بري النحوية 2/1199.

([164]) مغني اللبيب1/170.

وإذا كانت " قد وقط "بمعنى " حَسْب " ، وأُضيفت إلى ياء المتكلّم فقد اختُلِفَ في لحاق نون الوقاية لها ، فذهبَ البصريّونَ إلى أنّها تلحقُها نون الوقاية ، ولا تسقط إلّا في الضرورة [165] ، ففي الكتاب :(وقد جاءَ في الشّعر " قَطِي وقَدِي " ، فأمّا الكلام فلا بُدّ فيه من النّونِ ، وقد اضطُرَّ الشّاعرُ ، فقال : قَدِي ، شبَّهَهُ بـ" حَسْبي " ، لأنّ المعنى واحد ، قال الشّاعرُ :

قَدْنِي من نصرِ الخُبَيبَيْنِ قَدِي ليسَ الإمامُ بالشَّحيحِ المُلحدِ

لمّا اضطُرَّ شبَّهَهُ بـ" حَسْبي وهَني" ، لأنّ ما بعدَ " هَنٍ وحَسْب " مجرور ، كما أنّ ما بعد " قدْ " مجرور ، فجعلوا علامة الإضمار فيهما سواء)[166] .

وذهب الكوفيّونَ إلى أنّ " قد وقط " إذا كانا بمعنى " حَسْب " واتّصلت بهما ياء المتكلّم ، فإنّ نون الوقاية لا تلحقهما ، ويُخرّجون ما لحقتهُ النّون على أنّهُ اسم فعل ، ففي الارتشاف :(ونقلَ الكوفيّونَ فيهما وجهينِ ، أحدُهما : أن يكونا بمعنى " حَسْبي " ، ويُعربانِ ، فتقول : قَطُ عبدِاللهِ درهمٌ ، وقدُ زيدٍ درهمٌ ، وما بعدهما مخفوض بالإضافة ، ولا تلحق فيهما نون الوقاية ، والوجه الثّاني : أن يكونا اسمي فعل مبنيّين على السّكون ، وتنصب بهما ، فتقول : قَطْ زيداً درهمٌ ، وقدْ زيداً درهمٌ ، فإن اتّصل بهما ياء المتكلّم لحقتهما نون الوقاية ، لأنّها في موضع نصب ، كما تلحق سائر أسماء الأفعال)[167] .

وذهب الجوهريّ إلى أنّ لحاق نون الوقاية لـــ" قد وقط " مخالف للقياس ، إذ قالَ :(فأمّا قولُهم : قَدْكَ بمعنى " حَسْبُكَ " فهو اسم ، تقولُ : قَدِي وقَدْنِي أيضاً ، بالنّون على غير قياس ، لأنّ هذه النّون إنّما تُزادُ في الأفعال وقايةً لها ، مثل : ضَرَبَنِي وشَتَمَنِي ، قالَ الرّاجز: قَدْنِي من نصرِ الخُبَيبَيْنِ قَدِي)[168] . وقال في موضع آخر:(فأمّا إذا كانت بمعنى " حَسْبُ " ، وهو الاكتفاءُ ، فهي مفتوحة ساكنة الطّاء ، تقولُ : ما رأيْتُهُ إلّا مرّةً واحدةً فقطْ ، فإذا أضفْتَ قلتَ : قَطْكَ هذا الشَّيءُ ، أي حَسْبُكَ ، وقَطْنِي وقَطِي وقَطْ ، قالَ الرَّاجز:

امتَلَأَ الحوضُ ، وقالَ قَطْنِي مَهلاً رُوَيداً قَدْ ملَأْتَ بطنِي

([165]) ينظر: الأصول122/2 ، والنكت276/2 ، وارتشاف الضرب925/2.

([166]) الكتاب371/2-372.

([167]) ارتشاف الضرب924/2-925.

([168]) الصحاح(قدد).

وإنّما دخلت النّون ليسلم السّكون الذي بني الاسم عليه ، وهذه النّون لا تدخل الأسماءَ ، وإنّما تدخلُ الفعلَ الماضي إذا دخلَتْهُ ياء المتكلم ، كقولك : ضَرَبَنِي وكلَّمَنِي ، لتسلم الفتحة التي بُني الفعل عليها ، ولتكون وقاية للفعل من الجر ، وإنّما أدخلوها في أسماء مخصوصة نحو : قَطْنِي وقَدْنِي وعنّي ومنّي ولدُنّي لا يقاسُ عليها)[169] .

وتعَقَّبَهُ ابن بري ، موضحاً أنّ النّون في " قَدْنِي وقَطْنِي " هو القياس والأصل ، وحذفها ضرورة ، إذ قالَ:(وهَمَ الجوهريّ في قوله : إنّ النّون في " قَدْنِي" زيدتْ على غير قياس ، وجعلَ نون الوقاية مخصوصة بالفعل لا غير، وليس كذلك ، وإنّما تزادُ وقايةً لحركة أو سكون في فعل أو حرف ، كقولك في " مِنْ وعنْ " إذا أضفْتَهما إلى نفسِكَ : مِنّي وعنّي ، فزِدْتَ نون الوقاية لتبقى نون " منْ وعنْ " على سكونها ، وكذلك في " قَدْ وقَطْ " ، تقولُ : قَدْنِي وقَطْنِي ، فتزيد نون الوقاية ، لتبقى الدّالُ والطّاءُ على سكونهما... والأمر فيه بعكس ما قال الجوهريّ ، وأنّ "قَدْنِي" هو الأصل ، و" قَدِي" حُذِفَتِ النّون منه للضّرورة)[170] ، وقالَ في موضع آخر:(قَطْنِي ولَدُنّي على القياس ، لأنّ نون الوقاية تدخلُ الأفعال لتَقيها الجرّ ، فتبقى على فتحها ، وكذلك هذه التي تقدّمت دخلت النّون عليها لتقيها الجرَّ، فتبقى على سكونها)[171] .

والذي يظهرُ أنّ مذهب البصريّين الذي رجحهُ ابن بري أولى ، لأنّ ذلك يمثّلُ رأي علماء العربيّة ، قال ابن السّراج :(ولم يُريدوا أن يحرّكوا الطّاء التي في " قَطْ " ، ولا النّون التي في " مِنْ " ، فجاؤوا بالنّون ليسلمَ السّكون ، و" قَدْنِي " بهذه المنزلة ، وهذه النّون لا ينبغي أن نذكرها في غير ما سُمع من العرب ، لا يجوز أن تقول : قَدِي كما قلتَ " مِنِي " ، وقد جاء في الشعر " قَدِي")[172] ، وقال أبو حيّان معترضاً على صاحب التّسهيل :(وظاهرُ كلام المصنّف وكلامُ أبي موسى أنّ حذف النّون من " من وعن وقط وقد " جائز في الكلام ، وإن لم يكن في شهرة الإثبات ، وليس كذلك ، بل الحذف لا يجوزُ إلّا في الضرورة ، نصَّ عليه أصحابُنا)[173] ، وقال المرادي

([169]) الصحاح(قطط).

([170]) التنبيه والإيضاح47/2.

([171]) التنبيه والإيضاح138/3.

([172]) الأصول122/2.

([173]) التذييل والتكميل187/2.

:(ومذهب الخليل وسيبويه أنّ " قدْ " و" قَطْ " بمعنى " حَسْبُ " والياء مجرورة بالإضافة عند مَنْ ألحقَ النّون ، ومَنْ لم يُلحقْ)[174] .

17ـــالفتحُ للبناء :

لا يُفرّقُ الكوفيّونَ بين مصطلحات الإعراب ومصطلحات البناء ، ففي شرح الكافية :(والتّمييزُ بين ألقاب حركاتِ الإعراب وحركات البناء وسكونهما في اصطلاح البصريّينَ متقدّميهم ومتأخّريهم تقريبٌ على السّامع ، وأمّا الكوفيّونَ فيذكرونَ ألقاب الإعراب في المبنيّ ، وعلى العكس ، ولا يفرقونَ بينهما)[175] . والدّليلُ على ذلك قول الفراء :(فإنّ العربَ تجعلُ العددَ ما بينَ أحدَ عشرَ إلى تسعةَ عشرَ منصوباً في خفضهِ ورفعهِ)[176]. وتابع الجوهريّ الكوفيينَ في ذلك ، إذ قالَ :(والعددُ منصوب ما بينَ أحدَ عشرَ إلى تسعةَ عشرَ في الرّفع والنّصب والخفض إلّا اثني عشرَ ، فإنّكَ تعربُهُ على هجاءيَنِ)[177] .

وتعقّبَهُ ابن برّي ، منكراً عليه قوله : " والعددُ منصوب ما بينَ أحدَ عشرَ إلى تسعةَ عشرَ" ، لأنّ الصّواب عنده أن يقال : والعددُ مفتوح للتمييز بين المبنيّ والمعرب ، فقال :(قولُ الجوهريّ " والعددُ منصوب ما بينَ أحدَ عشرَ إلى تسعةَ عشرَ " صوابُهُ أن يقولَ : والعددُ مفتوح)[178] .

وما صوَّبَهُ ابن بري هو من استعمالات البصريينَ ، قال سيبويه :(فالرَّفعُ والجرُّ والنّصبُ والجزمُ لحروف الإعراب ، وحروف الإعراب للأسماء المتمكّنة ، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلينَ التي في أوائلها الزَّوائد الأربع ، الهمزة والتّاء والياء والنّون ، وذلك قولُكَ : أفعلُ أنا ، وتفعلُ أنتَ أو هي ، ويفعَلُ هو ، ونفعلُ نحنُ)[179] ، وأردفَ :(وأمّا الفتحُ والكسرُ والضّمُّ والوقفُ فللأسماء غير المتمكّنة)[180] . فهو يوضح أن أنواع الإعراب إنّما تدخلُ الأسماء المعربة ، والأفعال المضارعة لها ، كما أشار إلى أنّ أنواع البناء إنّما تدخل الأسماء المشبّهة بالحروف والأفعال

([174]) شرح الألفية116/1.

([175]) شرح الرضي على الكافية137/3.

([176]) معاني القرآن32/2-33.

([177]) الصحاح(ثني).

([178]) التنبيه والإيضاح32/6.

([179]) الكتاب13/1.

([180]) نفسه15/1.

غير المضارعة والحروف . وقد ذكر المبرّد أنّ الفتح والكسر والضّم من خصائص المبنيّات ، فقال: (فإنْ كانَ مبنيّاً لا يزولُ من حركة إلى أُخرى ، نحو: حيثُ ، وقبلُ ، وبعدُ ، قيل له مضموم ، ولم يُقَلْ مرفوع ؛ لأنّهُ لا يزول عن الضمّ ، وأينَ وكيفَ يقال له مفتوح ، ولا يقالُ لهُ : منصوب ، لأنَّهُ لا يزولُ عن الفتح ، ونحو: هؤلاءِ ، وحذارِ، وأمسِ مكسورٌ، ولا يقال له مجرور، لأنّهُ لا يزول عن الكسر)[181] .

ويبدو أنّ تفريق البصريينَ بين أنواع الإعراب وأنواع البناء أرجح ، لأنّ الرفع والنّصب والجرّ لا تدلُّ على الحركات حسب ، لكن عليها مقترنة بالدّلالات المعلومة ، (فالرَّفعُ اسمُ الضّمةِ إذا اقترَنَ بها الدّلالة على معنى مخصوصٍ واختصَّتْهُ بحال دون حال ، وكذا النَّصبُ والجرّ ، فإذا قيلَ : إنّ الاسمَ مرفوع ، فالمرادُ أنّ فيه ضمّة دالّة على معنى مخصوص من شأنها أن تزول بزوال ذلك المعنى ، وكذا إذا قلتَ : منصوب ، فالمُرادُ أنّ فيه فتحةً جُعِلت علماً لمعنى إذا زالَ ذلك المعنى زالت الفتحة ، وكذا المجرور)[182] . فالإعراب يدل على المعاني التي تعتور الأسماء ويفرق بين دلالات الألفاظ والتراكيب فلولا الإعراب لأصبح الكلام ملبساً ويصعب فهمه ، أو تحديد المراد منه ، فجعلت حركات الإعراب تنبئ عن المعاني المختلفة ، فكانت فائدة الإعراب التّفريق بين (المعاني المختلفة التي لو لم يدخل الإعراب الكلمة التي تتعاقب عليها تلك المعاني التبسَتْ)[183] ، والمثال في ذلك قولُهم : ماأحسَنَ زيداً ، وما أحسَنَ زيدٌ ، وما أحسَنُ زيدٍ ، فصيغة الكلام واحدة ، لكنّ المعاني مختلفة ، (فإذا نصبْتَ زيداً ، وفتحْتَ النّون من "أحسنَ" كان الكلام تعجّباً ، وإذا رفعْتَ زيداً مع فتح النون كان الكلامُ نفياً للإحسان عنه ، وإذا رفعْتَ النون ، وجررْتَ زيداً ، كان الكلام استفهاماً عن الشَّيء الذي هو أحسنُ ما في زيد ، كأنّك سألْتَ : أعينُ زيدٍ أحسنُ ما فيه أم أنفُهُ أم فمُهُ ؟ إلى غير ذلك ممّا يصحّ الاستفهام عنه منه ، فلولا اختلاف الحركات التي هي الرفعُ والنصب والجر المتعاقبة على دال زيدٍ التبسَتْ هذه المعاني ، فلم يكن بين بعضها وبعض فرقٌ في اللفظ)[184] .

****

([181]) المقتضب142/1.

([182]) المقتصد في شرح الإيضاح116/1.

([183]) المرتجل34.

([184]) نفسه34.

ممّا تقدّم نرى أنّ ابن برّي أورد طائفة من المسائل النّحويّة ، وذكر ما يتعلّق بها من أحكام ، متخيّراً الوجه الذي يراه تبعاً لمذهبه في ذكر ما صحّ عنده ، فكان موقف ابن برّي منها أن ذكر فيها آراء أُخرى ، تختلف عن تلك التي أخذ بها الجوهريّ ، وصرَّح بمخالفة الجوهريّ لبعض النحويّين ، فردَّ مجموعة من آرائه ، فمن ذلك ، قول الجوهريّ : إنّ علّة بناء " نحن" على الضَّم بسبب التقاء السّاكنين[185] ، وتقَّبهُ ابن بري بالقول :(لا يصحّ قولُ الجوهريّ : إنّ الحركةَ في " نحْنُ " لالتقاء السّاكنين ، لأنّ اختلاف صيغ المضمرات يقومُ مقام الإعراب ، ولهذا بُنِيَت على حركة من أوّل الأمر ، نحو : هوَ وهيَ)[186] ، ورفض الجوهريّ قولهم : إيّاكَ أنْ تفعلَ ، لأنَّ الصَّوابَ عنده أن يُقالَ : إيّاكَ وأنْ تفعلَ ، بالواو ، :(وتقولُ : إيّاكَ وأنْ تفعلَ كذا ، ولا تقُلْ : إيّاكَ أن تفعلَ ، بلا واو)[187] ، وتعقّبهُ ابن بري بقوله :(الممتنع عند النحويينَ : إيّاكَ الأسدَ ، لا بدّ فيه من الواو ، فأمّا إيّاكَ أن تفعلَ ، فجائز على أن تجعلَهُ مفعولاً من أجله ، أي مخافةَ أن تفعلَ)[188] . وأعرب الجوهريّ " الجمّاءَ الغفيرَ " نصباً على المصدريّة ، ولم تغيّر الألف واللّامَ المصدر عن حالِهِ ، فقال :(ويقال: أوردَ إبلَهُ العِراكَ ، إذا أوردَها جميعاً الماءَ ، ونُصِبَ نصبَ المصادر ، أي أوردَها عِراكاً ، ثمَّ أدخلَ عليه الألفَ واللّامَ ، كما قالوا : مرَرْتُ بهم الجمّاءَ الغفيرَ ... ولم تغيّر الألف واللّامَ المصدر عن حالِهِ)[189] . وخالفَهُ ابن برّي ، فأعربَ هذا اللفظ حالاً ، إذ قال :(العِراكَ والجمّاءَ الغَفِيرَ منصوبان على الحال)[190] .

المصادر والمراجع

- آراء ابن بري النحوية ، د. فراج بن ناصر الحمد ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، عمادة البحث العلميّ ، 2008م.

-أدب الكاتب ، ابن قتيبة (أبومحمد عبدالله بن مسلم ت276هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، مصر ، 1963م.

([185]) الصحاح(نحن).

([186]) التنبيه والإيضاح337/5.

([187]) الصحاح(أيا).

([188]) اللسان(أيا).

([189]) الصحاح(عرك).

([190]) التنبيه والإيضاح112/4.

- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسيّ " ت745هـ" ، تحقيق رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، 1998م.

- الأصول في النحو ، أبو بكر السّراج " ت 316هـ " ، تحقيق د. عبد الحسين الفتليّ ، مؤسسة الرسالة للطبع والنشر والتوزيع ، بيروت ، 1999م.

-إعراب القرآن ، لأبي جعفر النحاس " ت338هـ" ، تحقيق د. زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، بيروت ، 1988م .

-الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ، البطليوسي(أبو محمد عبد الله بن محمد بن السِّيد ت521هـ) تحقيق مصطفى السقا وحامد عبد المجيد ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 1990م.

- أمالي ابن الشجري ، الشجريّ (هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلويّ " ت 542 هـ") ، تحقيق د. محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 2006م.

-البيان في غريب إعراب القرآن ، لأبي البركات الأنباريّ "577هـ" ، تحقيق د.طه عبد الحميد طه ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1980م.

--تاج العروس من جواهر القاموس، الزَّبيديّ (محمد مرتضى الحسينيّ ت1205هـ) تحقيق مجموعة كبيرة من الأعلام ، طبعة الكويت.

-التبصرة والتذكرة للصيمريّ ، تحقيق د. يحيى مراد ، دار الحديث ، القاهرة ، 2005م.

-التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، أبو حيّان الأندلسيّ " ت745 هـ" ، تحقيق د. حسن هنداوي ، الجزء الثاني : دار القلم ، دمشق 1998م ،الجزء الخامس : دار القلم ، دمشق ، 2002م ، الجزء السابع : دار كنوز إشبيليا ، الرياض 2008 م ، الجزء التاسع : دار كنوز إشبيليا ، الرياض ، 2010 م .

-التعليقة على كتاب سيبويه ، أبو علي الفارسيّ "ت377هـ" ، تحقيق د.عوض القوزي ، طبع بطابع دار المعارف ، مصر ،1992م.

- تفسير البحر المحيط ، أبو حيان الأندلسيّ ، تحقيق مجموعة من العلماء ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2007 م.

- تقويم اللسان ، ابن الجوزيّ "ت597هـ" ، تحقيق عبد العزيز مطر ، دار المعرفة ، القاهرة ، 1966م.

-التنبيه والإيضاح عمّا وقع في الصّحاح ، ابن بري "ت582هـ" :

-الجزء الأوّل : تحقيق مصطفى حجازي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، 1980م.

-الجزء الثاني : تحقيق عبد العليم الطحاوي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1981م.

-الجزء الثالث : تحقيق د. رجب عبد الجواد إبراهيم ، مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، 2009م.

-الجزء الرابع : تحقيق عبد الصمد محروس ، مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، 2010م.

الجزء الخامس : تحقيق إقبال زكي سليمان ، مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، 2009م.

-الجزء السادس : تحقيق عبد الوهاب عوض الله ، مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، 2010م.

- التعليقة على كتاب سيبويه ، لأبي علي الفارسي " ت377هـ" ، تحقيق د.عوض القوزي ، مطبعة الأمانة ، القاهرة ، 1990م.

-تهذيب اللغة ، الأزهريّ(أبو منصور محمد بن أحمد ت370هـ)تحقيق أحمد عبد الرحمن مخيمر، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2004م.

--جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، ابن جرير الطبريّ "ت310هـ" ، تحقيق صدقي جميل العطار ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، 2009م.

- الجمل في النحو ، لأبي القاسم الزجاجي " ت337هـ" ، تحقيق د. علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1996م.

- الجنى الداني ، الحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق د. فخر الدين قباوة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1992م.

- حاشية الدسوقي للإمام مصطفى محمد عرفة الدسوقي على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ، دار ومكتبة الهلال ، بيروت ، 2009م.

- حروف المعاني لأبي القاسم الزجاجيّ ، حقيق د. علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، دار الأمل ، الأردن ، 1984م.

- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ، ابن السيد البطليوسي " ت521هـ" ، تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي ، دار الرشيد للنشر ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية ، 1980م.

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، عبد القادر البغدادي " ت1093 هـ" ، تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، 1996م .

-الخصائص ، ابن جني(أبو الفتح عثمان ت392هـ) ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 1990م.

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي " 756هـ" ، تحقيق د. أحمد محمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، 2008م.

- الزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر الأنباريّ " ت328هـ" ، تحقيق د.حاتم الضامن ، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، 2004م.

- الزينة في الكلمات الإسلامية العربية لأبي حاتم الرازي " ت322هـ" ، تحقيق حسين بن فيض الله الهمداني ، مركز الدراسات والبحوث في اليمن ، 1994م.

- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ، ابن الناظم (بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك " ت686هـ") ، تحقيق محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2000م.

- شرح التسهيل ، ابن مالك " ت672هـ" ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، وطارق فتحي السيد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2001م.

- شرح ديوان الحماسة ، المرزوقي " ت421هـ " ، تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون ، ط 2، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ، 1968 م.

- شرح جمل الزجاجيّ لابن عصفور الاشبيليّ " ت669هـ" ، تحقيق صاحب أبو جناح ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، 198م.

- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ، رضي الدين الاستراباذي " 686هـ" ، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب ، القاهرة ، 2000م .

- شرح الكافية الشافية ، ابن مالك " ت672هـ" ، تحقيق د. عبد المنعم هريدي ، دار المأمون للتراث ، السعودية .

- شرح كتاب سيبويه ، أبو سعيد السيرافي " ت368 هـ" ، تحقيق أحمد حسن مهدلي ، وعلي سيد علي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2008 م .

-شرح كتاب سيبويه ، أبو سعيد السيرافي " ت368 هـ" ، تحقيق د. رمضان عبد التواب ، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة ، 2009م .

- شرح المفصل ، ابن يعيش(موفق الدين يعيش بن علي ت643هـ) ، عالم الكتب ، بيروت .

-شرح المقدمة المحسبة ، ابن بابشاذ (طاهر بن أحمد ت469هـ) ، تحقيق خالد عبد الكريم ، الكويت ، 1976م.

-الصحاح ومدارس المعجمات العربية ، أحمد عبد الغفور العطار ، دار الكتاب العربي بمصر ، 1956م.

-الصحاح ، تاج اللغة وصحاح العربية ، الجوهري (ابو نصر اساعيل بن حماد ت في حدود 400 هـ) تحقيق احمد عبد الغفور عطار ، دار الكتاب العربي ، مصر 1967م.

- الغرة المخفية لابن الخباز " ت639هـ" في شرح الدرة الألفية لابن معط " ت628هـ" ، تحقيق حامد محمد العبدلي ، دار الانبار ، العراق ، 1990م.

-الكتاب ، سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت180هـ) ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، عالم الكتب ، بيروت .

- اللباب في علل البناء والإعراب ، لأبي البقاء العكبريّ " 616هـ" ، تحقيق غازي مختار طليمات ، دار الفكر ، دمشق ، 2001م.

-لسان العرب ، ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ت711هـ) ، دار صادر ، بيروت ، 1956م.

- ما ينصرف وما لا ينصرف ، أبو إسحاق الزجاج " ت 311 هـ" ، تحقيق د.هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، 2000م .

- مجالس ثعلب ، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب " ت 291هـ " ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف ، القاهرة ، 2006 م .

- مجالس العلماء ، أبو القاسم الزجاجي " ت337هـ" ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 1999م.

- المرتجل لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن الخشاب " ت567 هـ" تحقيق علي حيدر ، دمشق ، 1972م .

- المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، السيوطي ، تحقيق محمد جاد المولى ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، وعلي محمد البجاوي ، المكتبة العصرية – صيدا – بيروت ، 1987م.

- المسائل البصريات لأبي علي الفارسي " ت377هـ" ، تحقيق محمد الشاطر ، مطبعة المؤسسة السعودية بمصر ، 1985م .

- المسائل المنثورة ، لأبي علي الفارسيّ " ت377هـ" ، تحقيق مصطفى الحدري ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، 1986م.

- المساعد على تسهيل الفوائد ، ابن عقيل ، تحقيق د. محمد كامل بركات ، دار المدني ، جدة ، 1984م.

- معاني القرآن ، الأخفش " سعيد بن مسعدة ، ت215 هـ" ، تحقيق د.هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، 1990م .

-معاني القرآن ، الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد ت207هـ) تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار ، عالم الكتب ، بيروت ، 1983م.

- معاني القرآن وإعرابه للزجاج " ت311 هـ" ، تحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي ، دار الحديث ، القاهرة ، 2004م .

-معجم الأدباء ، ياقوت الحمويّ ، تحقيق د. إحسان عباس ، دار الغرب الإسلاميّ ، بيروت ، 1993م.

- المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم ، لأبي منصور الجواليقي "540هـ" ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، 1361هـ.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام " ت 761هـ" ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة المدني ، القاهرة .

- المقتصد في شرح الإيضاح ، عبد القاهر الجرجاني " ت 471هـ" ، تحقيق د. كاظم بحر المرجان ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية ، دار الرشيد للنشر ، 1982م.

-المقتضب ، المبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ، 1994م.

- المنصف من الكلام على مغني ابن هشام ، تأليف تقي الدين أحمد بن محمد الشمني "ت872هـ" ، تحقيق محمد السيد عثمان ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2012م.

- النكت في تفسير كتاب سيبويه ، الأعلم الشنتمري " 476هـ" ، تحقيق رشيد بلحبيب ، وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية – المغرب ، 1999م.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للسيوطي " 911هـ" ، تحقيق عبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب ، القاهرة ، 2001م.